

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرض لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- من الصحافة العالمية: فقاعة قروض «محتملة» في الولايات المتحدة
- تحليل اخباري: ما هي الأماكن التي تدفع بها الشركات أقل الضرائب؟
- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

مسح: تزايد إنتاج النفط الصخري الأمريكي سيبقى الأسعار دون 60 دولارا رغم اتفاق "أوبك"

موقع أرقام

ربما يواجه سوق النفط ضغوطا تبقي الأسعار أدنى من 60 دولاراً للبرميل بنهاية العام الجاري على الرغم من اتفاق "أوبك" لخفض تخمة المعروض العالمي، وذلك بفعل طفرة إنتاج النفط الصخري الأمريكي، وفقا لمسح أجرته "رويترز".
وأوضح المسح أن متوسط سعر "برنت" سيسجل 57.52 دولار للبرميل هذا العام دون توقعات المسح السابق عند 58.01 دولار.
وأشار الخبراء المشاركون في المسح إلى أن انتعاش الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري سيحول دون أي ارتفاع بارز للأسعار، ويتزامن ذلك مع ارتفاع عدد منصات التنقيب عن الخام في الولايات المتحدة إلى 602 الأسبوع الماضي، وهو المستوى الأعلى منذ أكتوبر 2015.
ويتوقع المسح نمو الطلب على الخام بحوالي 1.3 مليون برميل يوميا في 2017 ليتوازن جزئياً مع الإنتاج الأمريكي.
وتوقع المسح أن يصل متوسط سعر "نايمكس" إلى 55.66 دولار للبرميل في 2017 و60.68 دولار في 2018 مقارنة بمتوسطه الحالي عند 53 دولارا حتى الآن.

أوتينجر: ألمانيا ستدفع المزيد بميزانية الاتحاد الأوروبي مع خروج بريطانيا

(رويترز)

قال المفوض الأوروبي جونتر أوتينجر في تصريحات نشرت إن ألمانيا ومساهمين صافين آخرين في الميزانية المشتركة للاتحاد الأوروبي سيدفعون مزيدا من الأموال فور خروج بريطانيا من الاتحاد.
وقال أوتينجر في مقابلة مع صحيفة هاندلسبلات إن بريطانيا مساهم صاف بنحو تسعة مليارات يورو (9.55 مليار دولار) وقد لا تكفي تخفيضات الميزانية في المستقبل لتعويض هذا المبلغ بالكامل.
تقدم ألمانيا أكبر اقتصاد في أوروبا أكبر مساهمة صافية في ميزانية الاتحاد الأوروبي سنويا حيث تتجاوز 15 مليار يورو.
وأظهر تقرير داخلي لوزارة المالية الألمانية في سبتمبر أيلول أنه قد يتعين على ألمانيا المساهمة بنحو 4.5 مليار يورو إضافية في 2019 و2020 بعد انسحاب بريطانيا.
وقال مسؤولون كبار في الحكومة الألمانية إنه يجب تقليص ميزانية الاتحاد الأوروبي إذا توقفت مساهمة بريطانيا.

اتساع العجز في الميزان التجاري الأمريكي خلال يناير نتيجة زيادة الواردات

موقع أرقام

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة التجارة الأمريكية أن العجز في الميزان التجاري السلعي قد ارتفع بنسبة 7.6% إلى 69.2 مليار دولار خلال يناير الماضي نتيجة ارتفاع الواردات بحوالي 4.4 مليار دولار بينما تراجعت الصادرات 400 مليون دولار.
وقفزت واردات السلع الاستهلاكية بنسبة 4.8% في الشهر الماضي، كما ارتفعت بنسبة 7.8% على مدار الاثني عشر شهراً الماضية.
ومن الجدير بالذكر أن إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" ركزت على العجز في الميزان التجاري كعامل سياسي رئيسي لأجندتها.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المكسيك تهدد بالانسحاب من «نافتا»

أ ف ب

أعلن وزير الاقتصاد المكسيكي أن بلاده ستسحب من المفاوضات المتعلقة باتفاق التبادل الحر في أمريكا الشمالية (نافتا)، إذا قرر الرئيس الأميركي دونالد ترامب فرض ضرائب على البضائع المكسيكية.

وقال إديفونسو غواهاردو في تصريحات نقلتها شبكة «بلوميرغ»: «إذا قالوا سنفرض ضرائب بقيمة 20 في المئة على السيارات (المصنوعة في المكسيك)، سأانسحب فوراً» من المفاوضات. وأضاف أثناء المقابلة «إلى اللقاء».

ويشكل هذا الإعلان زيادة في حدة لهجة المكسيك التي تهدد بمقاطعة إعادة التفاوض في الاتفاق الموقع في العام 1994 بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك في حال أصر ترامب على موقف صارم.

ووجه ترامب انتقادات شديدة للاتفاقية التي اعتبرها «كارثية» بالنسبة إلى بلاده لأنها تخدم فقط المصالح المكسيكية.

وفور وصوله إلى السلطة، أطلق قطب العقارات مشروعه لبناء جدار على الحدود ووعده بأن تقوم الجارة الجنوبية بتمويل تشييده، وإذا احتاج الأمر عبر اقتطاع أموال من تحويلات المكسيكيين إلى بلدهم.

نمو النشاط الصناعي في منطقة اليورو بأقل من التقديرات الأولية

موقع أرقام

انتعش نشاط القطاع الصناعي في منطقة اليورو خلال الشهر الماضي بأعلى وتيرة له في ست سنوات، لكنها جاءت أبطأ مما أشارت إليه التقديرات الأولية.

وقالت مؤسسة "ماركيت" للأبحاث الأربعاء، إن مؤشر مديري المشتريات الصناعي في منطقة اليورو ارتفع إلى 55.4 نقطة خلال فبراير من 55.2 نقطة في يناير، ومقارنة بالقراءة الأولية التي بلغت 55.5 نقطة.

وتأتي هذه البيانات متسقة مع مؤشرات أخرى تعكس انتعاش النمو الاقتصادي في منطقة اليورو خلال بداية العالم الجاري، وذلك على الرغم من تنامي حالة عدم اليقين السياسي قبيل انعقاد عدد من الانتخابات الهامة في البلدان الرئيسية.

وبلغ نشاط قطاع التصنيع في هولندا أعلى مستوياته في 70 شهراً خلال فبراير، فيما تستعد البلاد لإجراء انتخاباتها التشريعية منتصف الشهر الجاري والتي ربما تقود لتولي اليمين المتطرف زمام الأمور.

تبدد آمال تأسيس أكبر بورصة أوروبية

(رويترز)

حطمت بورصة لندن الآمال باندماجها المزمع مع البورصة الألمانية (دويتشه بورص) لتأسيس أكبر بورصة في أوروبا باستبعادها تلبية لمطلب لسلطات مكافحة الاحتكار الأوروبية.

وكانت البورصتان توصلتا إلى اتفاق على صفقة قيمتها 29 مليار يورو (30.1 مليار دولار) قبل ما يزيد قليلاً على عام في مسعى لتأسيس بورصة أوروبية قوية تتنافس نظيراتها الأميركية بشكل أفضل.

لكن في خطوة غير معتادة إلى حد كبير استتقت بورصة لندن الأحد الماضي قراراً من هيئة مكافحة الاحتكار التابعة للمفوضية الأوروبية قائلة إنه من المستبعد أن تحصل على موافقة الهيئة على الاندماج بعدما رفضت بورصة لندن بيع منصة للتداول الإلكتروني في إيطاليا.

وأضافت البورصة أنها ستظل تعمل على إتمام صفقة الاندماج مع دويتشه بورص بنجاح، لكن سيستحيل ذلك ما لم تغير المفوضية موقفها. وأحجمت المفوضية عن التعليق.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وألقى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بظلال من الشك على خطة إنشاء ما وصفه رئيس البورصة الألمانية بأنه جسر مالي بين البر الرئيسي الأوروبي وبريطانيا. ويطالب السياسيون الألمان بأن تكون فرانكفورت المقر الرئيسي للمجموعة الجديدة وليس لندن بسبب انفصال بريطانيا عن التكتل التجاري.

وقالت دويتشه بورص إنه من المتوقع صدور قرار من المفوضية بحلول نهاية الشهر الجاري. وكانت بورصة لندن قالت في بيان إن المفوضية طلبت منها بيع حصتها البالغة 60 في المئة في منصة تداول أدوات الدخل الثابت إم.تي.إس لتبديد مخاوف سلطات مكافحة الاحتكار بشأن اندماج أكبر شركتين لتشغيل أسواق الأسهم في أوروبا. ووصفت البورصة البريطانية طلب الهيئة بأنه «غير متناسب» قائلة إنها تعتقد أنها ستواجه صعوبة في بيع إم.تي.إس وإن هذا البيع سينعكس سلباً على أنشطتها.

وأضافت «بناء على الموقف الحالي للمفوضية تعتقد بورصة لندن أنه من المستبعد أن توافق المفوضية على الاندماج.» وكانت البورصتان اتفقتا بالفعل على بيع جزء من أنشطة المقاصة التابعة لبورصة لندن لتلبية متطلبات سلطات مكافحة الاحتكار.

التأثير على مصر:

إن الأوضاع الاقتصادية العالمية تسير مؤخراً في اتجاه تذبذب على المدى القصير لحين استقرار الرؤية بالنسبة للسياسات الاقتصادية الجديدة والتي دعمها الرئيس الأمريكي ترامب في كلمته أمام الكونجرس بقوله إنه رئيس للولايات المتحدة وليس للعالم مما يؤكد ويدعم الرؤية الأمريكية بأن تنشيط ودعم اقتصادها قد يؤثر على اقتصادات أخرى.

كما أن الوضع الاقتصادي العالمي يؤكد على تصاعد وتيرة الاستثمار في الأصول المخاطرة، وهو ما يتيح مساحة أكبر لتحديات كبيرة بدا من احتماليات انتقال التقلبات العالمية إلى أسواق المنطقة أو حدوث تغيرات في أسعار العملات المحلية خاصة تلك المرتبطة بالدولار بالإضافة إلى أن تقلبات أسعار النفط صعوداً وهبوطاً قد تنعكس على الجاذبية الاستثمارية للاقتصاديات الناشئة على وجه الخصوص.

تشير إلى أن المؤشرات الرقمية الأخيرة في مصر تبرز بدء ظهور النتائج الأولية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وهو ما يعد على المدى القصير تقدماً محموداً في ظل المتغيرات العديدة التي تحيط بتوقيت البرنامج والإجراءات الهيكلية المرتبطة به خلال المرحلة الراهنة، كما أن التحديات التي يكشف عنها الوضع الراهن هي تحديات مقبولة وظاهرة منذ فترة طويلة وتم قياس آثارها منذ إعداد هذا البرنامج بما يستلزم الاستمرار في عمليات تصحيح الأوضاع المالية العامة واستخدام سياسات تحفيز استثمار متكاملة ومترابطة لدفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة تدفقات النقد الأجنبي، كما يجب أن يتزامن مع تدعيم شبكات الضمان الاجتماعي وإعادة هيكلة منظومة التجارة الداخلية لتقليل الأثر على محدودى الدخل.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: فقاعة قروض «محتملة» في الولايات المتحدة

صحيفة الشرق الأوسط:

حذر خبراء ائتمان من عودة القروض في الولايات المتحدة الأميركية إلى مستويات تبعث على القلق وتذكر بأسباب أزمة 2008، عندما انفجرت فقاعة الرهون العقارية، وخلقت أزمة مالية عالمية.

في تقرير حديث لمصرف «دويتشه بنك» ورد أن «نوعية بعض القروض الأميركية تسوء»، مع تحذير من «الأثر الممكن أن تتركه عودة الفوائد على الارتفاع في محافظ الائتمان».

وأنت هذه التحذيرات بعد نشر إحصاءات أميركية رسمية أكدت أن «إجمالي قروض الأسر بلغ بنهاية 2016 نحو 12.5 تريليون دولار، بزيادة 460 مليارا عن العام الماضي، وهو أكبر صعود منذ 2013». ويتجه هذا الرصيد سريعا في 2017 ليتجاوز القمة التي كان بلغها في 2008 عشية انفجار الأزمة آنذاك عندما بلغ 12680 مليارا. لكن الخوف هذه المرة ليس من الائتمان العقاري بل من قروض السيارات والطلاب وبطاقات الائتمان.

مصرفي نيويورك يقول: «منطقان يتعارضان الآن. منطق الرئيس دونالد ترمب الراغب في تخفيف القيود لزيادة الإقراض، ومنطق الاحتياطي الفيدرالي المتجه لرفع الفائدة على الدولار والرامي بشكل غير مباشر إلى لجم الاقتراض نسبيا، المنطق الأول توسعي أما الثاني فيغلب عليه التحفظ». وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن قروض الأسر الأميركية تسجل أرقاما قياسية متتالية حتى باتت «مقلقة». فقروض السيارات بدأت تسجل ارتفاعا في نسبة المتعثر فيها.

ويبلغ إجمالي هذه القروض كما في نهاية 2016 نحو 1.1 تريليون دولار مقابل 698 مليارا في 2010، بمتوسط نمو سنوي يزيد على 10 في المائة، مما دفع مكتب حماية المستهلكين إلى «دق ناقوس الخطر لأن أعداد المتأخرين عن السداد ترتفع بشكل ملحوظ منذ سنتين على الأقل»، علما بأن متوسط قرض السيارة 30 ألف دولار بفائدة 11 في المائة وبمتوسط قسط شهري 500 دولار لمدة 5 سنوات.

أما قروض الطلاب فقد بلغت 1.4 تريليون دولار مقابل 521 مليارا في 2005، إذ تضاعفت 3 مرات في 10 سنوات. ومعظم هذه القروض ممنوحة من الحكومة بفائدة 3.74 في المائة لمدة 10 سنوات وبمتوسط قسط شهري 300 دولارا. وهذه التسهيلات للجامعيين أنت ضمن سياسة تشجيعية انتهجها الرئيس السابق باراك أوباما. إلا أن تلك السياسة حفزت الجامعات على زيادة الأقساط بشكل كبير، فتعاظمت الحاجة إلى قروض أكثر وزاد متوسط القرض الواحد 100 في المائة إلى 32 ألف دولار، مقابل 16 ألفا فقط في 2005. وارتفع إجمالي عدد القروض في 10 سنوات من 11 إلى 40 مليون قرض جامعي.

ويقول مصدر مالي: «المشكلة الآن تكمن في رغبة الرئيس ترمب في إعادة هذا الدور إلى المصارف ومؤسسات التمويل الخاصة بدلاً من الإقراض الحكومي. لكن فائدة قروض الطلاب في القطاع المالي الخاص تصل إلى 13.76 في المائة مقابل 3.74 في المائة حكوميا».

أما قروض بطاقات الائتمان (السحب على المكشوف حتى سقف معينة)، فقد بلغت 995 مليار دولار، وتشهد بعض التباطؤ في نموها، بفعل تشدد المصارف قليلا خوفا من الإنفاق المفرط باستخدامها.

ويؤكد الاحتياطي الفيدرالي أن «قروض الأسر شهدت في 2016 أكبر نمو لها في 10 سنوات، وتتجه في 2017 لتبلغ المستوى الخطر الذي كان عشية اندلاع أزمة 2008».

في المقابل، يقول مصرفي مؤيد لإجراءات تخفيف القيود إن «نسبة إجمالي القروض إلى الناتج الاسمي الخام 67 في المائة حاليا مقابل 85 في المائة في 2008، وإن مكونات قروض الأسر في 2017 تختلف عما كانت عليه عشية الأزمة، لأن قروض السكن والرهن العقاري مضبوطة أكثر، فهي انخفضت بين 2008 و2013، ثم استقرت لتعود إلى النمو العقلاني والمدروس في 2015 و2016، وتبلغ الآن نحو 8.5 تريليون دولار، أي أنها استعرت 7 سنوات لتستطيع بلوغ مستويات 2009».

ويضيف الفيدرالي: «صحيح أن نسبة القروض المتعثرة ترتفع قليلا لكنها لا تتجاوز 4.8 في المائة من إجمالي المحافظ الائتمانية حاليا مقابل 8.5 في المائة في 2008».

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

على صعيد آخر، يحذر خبراء الائتمان من توجهات ترمب لتخفيف القيود المصرفية حتى تتوسع البنوك في الإقراض لأن تشخيصه برأي هؤلاء «يختلف عن الواقع الذي يشير إلى فقاعات أخرى يجب الحذر منها».

على صعيد العقار التجاري ارتفع مؤشر «غريت ستريت أدفايزر» 107 في المائة منذ 2009، بعدما استفاد هذا القطاع من عودة النمو الاقتصادي وإجراءات حل أزمة 2008، وانخفاض معدلات الفوائد، فصللت طفرة مشاريع وصعدت الأسعار على نحو غير مسبوق حتى بلغ حجم القطاع 11 ألف مليار بنهاية 2016. لكن علامات «التعب» بدأت تظهر عليه ليفقد زخمه.

في العام الماضي، ولأول مرة منذ الأزمة، تراجع الطلب بنسبة 11 في المائة كما أكدت مؤسسة ريل كابيتال أناليتيكس. وتزداد المساحات غير المؤجرة بعد تراجع الطلب على المكاتب بنسبة 13.5 في المائة وفق مكتب الدراسات المتخصص «ريس». أما العوائد فهبطت من 13.5 في المائة في 2015 إلى 9.2 في المائة في 2016، كما أكد المجلس الوطني للعقار والاستثمار والائتمان.

وهناك فقاعة أخرى حذرت منها وكالة موديز للتصنيف الائتماني تشكلت بتراكم سندات لشركات تصنيفها منخفض جدا (Junk Bonds) قيمتها الآن تريليون دولار، وتستحق تباعا حتى 2021.

وهذا الرصيد يعتبر رقما قياسيا آخر في هذا النوع من الإصدارات «غير الموقفة» بعد الأرقام التي شهدتها أزمة 2008.

وتبقى الإشارة إلى مؤشر رسمي أمريكي آخر مفاده انخفاض العائد الاستثماري عموما (متوسط كل القطاعات) إلى 5.7 في المائة متراجعا عدة نقاط قياسا ببداية 2016.

ومع بداية دورة صعود الفائدة كما وعد الاحتياطي الفيدرالي ستتحفز تلك العوائد أكثر، وسيجد المقترضون أنفسهم أمام كلفة تمويل أعلى.

عندئذ يتضح هل سيأخذ المقترضون حذرهم من فقاعة جديدة؟ أم أنهم سينفخون فيها أكثر؟

التأثير على مصر:

إن المؤشرات المصرفية تؤكد على أن البنك المركزي مستمر في تطبيق الاستراتيجية التي أفصح عنها سابقا لتقوية المراكز المالية للبنوك وإصلاح السياسة النقدية وتدعيم تكاملها مع السياسات المالية والنقدية ورفع درجة التناسق بينهما خاصة مع تأسيس وتفعيل المجلس التنسيقي للسياسات المالية والنقدية والذي يلعب دورا هيكليا حاليا في تنظيم العملية الاقتصادية وقيادة إصلاحات أساسية في القطاعات مما نتج عنه خطوات واستراتيجيات للحد من الواردات وزيادة معدلات تنمية الموارد بالعملية المحلية وتنشيط حركة الاستثمار بالإضافة إلى السعي لزيادة الصادرات.

كما أن تطبيق قرار البنك المركزي الأخير لتدعيم المركز المالي للبنوك إيجابي، لأنه يمثل حائط صد أمام أي أزمات عامة أو خاصة للبنك، كما أن قوة المركز المالي للبنوك خلال الأعوام الماضية حافظت على مركزها مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى ونرى أن أرباح البنوك لن تتأثر بتطبيق الدعامة التحوطية بسبب ارتفاعها سنويا، وبعد تجنب قيمة الدعامة قد تعادل الأرباح قيمتها في العام السابق، وذلك لن يؤثر على المساهمين، في حين أن زيادة الاحتياطات ترفع من قيمة الوحدات المصرفية عند تقييمه.

وتحتاج السياسات المصرفية الحالية إلى تطوير برنامج لمعالجة التعثر المالي الناتج عن الإجراءات المصرفية والذي بدأ في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2009 وزاد في أعقاب ثورة 25 يناير، فهذا الأمر سوف يكون من شأنه إطلاق قدرات اقتصادية وتنموية جديدة وإنعاش معدلات النمو الاقتصادي من خلال إعادة تشغيل رؤوس أموال وأصول استثمارية معقدة، خاصة وأن التقديرات المختلفة لحجم الاستثمارات المتوقفة نتيجة التعثر تعكس بوضوح حجم التأثير على النمو الاقتصادي في حال دعم السياسات النقدية والاقتصادية لإنهاء حالة تعثرها المالي الحالية.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل اخباري: ما هي الأماكن التي تدفع بها الشركات أقل الضرائب؟

موقع أرقام:

أصدرت منظمة أوكسفام الخيرية الدولية قائمة تضم الدول التي تدفع فيها الشركات أقل قدر من الضرائب، حيث ركزت المنظمة في دراستها على الجهود التي تبذلها الحكومات لتجنيب الشركات الكبرى دفع الضرائب أو فرض أقل معدل ضرائب، كما ركزت الدراسة أيضا على مدى تعاون الدولة مع الجهود الدولية لمكافحة التهرب الضريبي.

ووجدت المنظمة أن معدلات الضرائب على الشركات في انخفاض، إذ انخفض متوسط الضريبة من 27.5% منذ 10 سنوات إلى 23.6% في الوقت الحاضر، وفي الوقت نفسه زادت صافي أرباح أكبر الشركات في العالم على مدار الـ 30 سنة الماضية بنسبة أكبر من ثلاثة أضعاف القيمة الحقيقية، من 2 تريليون دولار عام 1980 إلى 7.2 تريليون دولار عام 2013.

ويشير التقرير إلى أنه على الرغم من ذلك لم يقابل هذا الاتجاه في زيادة الأرباح الارتقاع في ضريبة دخل الشركات، ووجد التقرير أن 90% من أكبر الشركات في العالم لها حضور في ملاذ ضريبي واحد على الأقل، والملاذ الضريبي هو منطقة تفرض بعض الضرائب أو لا تفرض أي ضرائب على الإطلاق، أو دول تتمتع أنظمتها المصرفية بقوانين صارمة للحفاظ على سرية حسابات عملائها الأجانب، مما يساعدهم على التهرب من دفع الضرائب في بلادهم الأصلية.

- شملت قائمة أوكسفام 15 مكانا، 4 منهم تحت سيادة المملكة المتحدة وهي جزر برمودا وكايان وجيرسي وجزر فيرجن البريطانية.
- تصدر جزيرة برمودا القائمة وتأتي جزيرة كايان في المركز الثاني، ويرجع ذلك إلى أن الجزيرتين تبلغ ضريبة دخل الشركات وضريبة الاستقطاع بهما 0%، كما أنهما لا تفرضان قوانين صارمة تضيق الخناق على محاولات التهرب الضريبي.
- بينما تأتي جزيرة جيرسي في المركز الـ 12 وجزر فيرجن البريطانية في ذيل القائمة في المركز الـ 15.
- وجدت منظمة أوكسفام أن الشركات الكبرى تقوم بعملية تحويل كبيرة للأرباح، إذ تصنع الأرباح في منطقة واحدة ثم تقوم بنحويلها إلى منطقة أخرى ذات معدل ضرائب منخفض.
- كانت هذه المشكلة على جدول أعمال منتدى دافوس الاقتصادي، حيث أشار المدير التنفيذي لمنظمة أوكسفام "ويني بياناما" إلى وجوب الاهتمام بمشكلة التهرب الضريبي التي تتسبب بشكل رئيسي في عدم المساواة.
- فعلى سبيل المثال تخسر بلد مثل كينيا 1.1 مليار دولار سنويا من خلال الحوافز الضريبية، ويمثل هذا الرقم ضعف الميزانية المخصصة للصحة، رغم أن البلد يعاني من موت طفل من بين 4 أطفال عند الولادة.

الأماكن التي تدفع فيها الشركات أقل الضرائب

التصنيف	المكان
1	جزر برمودا
2	جزر كايان
3	هولندا
4	سويسرا
5	سنغافورة

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أيرلندا	6
لوكسمبورغ	7
جزر كوراكوا	8
هونج كونج- الصين	9
قبرص	10
جزر البهاما	11
جزيرة جيرسي	12
باربادوس	13
جزر موريشيوس	14
جزر فيرجن البريطانية	15

- على الرغم من أن بعض زعماء العالم، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومجموعة العشرين، يقومون بإصدار قوائم سوداء للتهرب الضريبي، إلا أنهم يستخدمون معايير غير موضوعية أو شاملة بشكل كاف.
- فالإتحاد الأوروبي على سبيل المثال يركز على الدول التي تقع خارج الإتحاد الأوروبي، مما يعني أن بعض الدول على قائمة أو كسفام لن يتم تقييمها.
- ووفقا لأوكسفام، فإن الدول التي قامت مجموعة الـ 20 بجمعها تركز على الشفافية المالية، وتتجاهل العديد من السياسات الضريبية التي تسهل التهرب الضريبي للشركات بما في ذلك الضرائب الصفوية.
- تسهم الشركات التي لا تدفع الضرائب كاملة في مشكلة عدم المساواة بشكل رئيسي، إذ تشير دراسة سابقة لمنظمة أو كسفام إلى أن 62 من الأشخاص فحسب يتحكمون في ثروة مساوية لتلك التي يمتلكها أفقر 3.6 مليار شخص في العالم.
- يشير التقرير إلى أن الشركات حين تدفع الضرائب كاملة فإنها تزيد الميزانية الوطنية، وحين يتم استثمار هذه العائدات في الخدمات العامة، يؤدي ذلك إلى الحد من عدم المساواة، لأنه يمد الفقراء بالأدوات اللازمة للهروب من الفقر مثل الرعاية الصحية الجيدة والتعليم.
- بينما حين تتهرب الشركات من دفع الضرائب تضطر الحكومات إلى خفض أوجه الإنفاق الضرورية واللازمة للحد من عدم المساواة، أو سد الفجوة بفرض ضرائب أعلى مثل ضريبة القيمة المضافة على الطبقات الأقل ثراء في المجتمع، وتزداد هذه المشكلة في البلدان الفقيرة، التي تمثل فيها الضرائب المفروضة على الشركات نسبة أكبر من الدول الغنية.
- يشير التقرير إلى أن البلدان النامية تخسر نحو 100 مليار دولار سنويا بسبب التهرب الضريبي، وهو ما يكفي لتعليم نحو 124 مليون طفل خارج المدارس، ولإنقاذ حياة 6 ملايين طفل.
- تشير أو كسفام إلى ضرورة إطلاق الحكومات حزمة جديدة من الإصلاحات الضريبية الدولية الشاملة، بما يشمل جعل الممارسات الضريبية أكثر شفافية، ووقف الحوافز الضريبية الجائرة والتي لا تعود بفائدة.
- يؤكد التقرير على ضرورة أن يدفع كل الأشخاص حصتهم العادلة من الضرائب، وعدم التهرب من التزاماتهم تجاه المجتمع الذي يعملون به ويصنعون ثروتهم بداخله.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

المنظومة الضريبية المصرية تحتاج إلى تعديلات جذرية وشاملة، بدءاً من تخطيط السياسات الضريبية ووضع أسس جديدة للتقاضي الضريبي وحتى وضع خطط ضريبية تخص القطاع غير الرسمي وتحصيل الضرائب على المهنيين، وهذا يستلزم التكامل مع خطط موازية لإصلاح منظومة "الكاش" الذي يتعامل به المجتمع المصري وتدعيم نظام للفواتير يحد من المبيعات خارج المنظومة مع تهيئة الأجهزة الإدارية الخاصة بالضرائب للإصلاحات بالتزامن مع زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة كمصدر أساسي لإيرادات الدولة، كما أن هناك حاجة ماسة لوضع قانون موحد للإجراءات الضريبية وإنشاء محاكم ضريبية متخصصة، وذلك أسوة بالتجارب العالمية في هذا الشأن.

كما نوصي بضرورة تعديل السياسة الضريبية تجاة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيث يتم وضع نظام للمعاملة الضريبية المميزة لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لفترة محددة كبديل عن الضريبة النسبية على الإيراد أو الأرباح وفقاً لضوابط تضعها مصلحة الضرائب كضريبة مقطوعة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحفيزها على الانضمام للمنظومة الرسمية بحيث يكون تعديل النظام الضريبي أحد المحفزات الرئيسية على ضم الاقتصاد غير الرسمي للمنظومة الرسمية وذلك بالتكامل مع الحوافز التي تقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الفرص التمويلية منخفضة التكلفة لها.

ويجب على مصر الانتباه إلى أن نمو الإيرادات الضريبية لازال أقل من المطلوب في ظل عدم وجود حدوث تعديل جذري في آليات تنمية الإيرادات حيث لم يتم اللجوء بعد إلى أدوات وأساليب مستحدثة لجذب إيرادات غير ضريبية جديدة أو اللجوء إلى إعادة هيكلة منظومة الضرائب لزيادة المحقق منها.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

انخفضت مؤشرات الأسهم الصينية في ختام التداولات للجلسة الثانية على التوالي، وسجلت خسائر أسبوعية عقب بيانات أظهرت تباطؤ نمو القطاع الخدمي في البلاد للشهر الثاني على التوالي. وفي نهاية الجلسة، هبط مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.35% إلى 3218 نقطة، وسجل خسائر أسبوعية بنسبة 1.1%. وأظهرت بيانات تراجع مؤشر "Caixin" لمديري المشتريات الخدمي إلى 52.6 نقطة خلال فبراير من 53.1 نقطة في يناير، وبجانب كون ذلك التراجع الثاني على التوالي فإن قراءة المؤشر خلال الشهر الماضي هي الأبطأ في أربعة أشهر. وتأتي هذه البيانات متسقة مع بيانات رسمية أشارت إلى تباطؤ نمو الأنشطة غير الصناعية - والتي تشمل قطاعي الخدمات والتشييد - خلال فبراير. وتترقب الأسواق المؤتمر الشعبي الوطني الأسبوع المقبل والذي من المقرر أن يعلن رئيس مجلس الوزراء خلاله عن مستهدف معدل النمو والموازنة وخطط الحكومة خلال العام الجاري. وانخفضت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام التداولات مدفوعة بخسائر قطاع البنوك والشركات المصدرة، تزامنا مع ارتفاع قيمة الين مقابل الدولار، ورغم صدور بيانات اقتصادية إيجابية. وفي نهاية التداولات هبط مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.50% إلى 19469 نقطة، فيما تراجع مؤشر "توبكس" بنسبة 0.40% إلى 1558 نقطة. وجاءت خسائر الشركات مدفوعة بارتفاع قيمة الين وهو ما شكل ضغطا على أسهمها، إذ يجعل ذلك منتجاتها أعلى في الأسواق الخارجية ويفقدها إحدى المزايا التنافسية. وأظهرت بيانات رسمية ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي بنسبة 0.1% خلال يناير بعد تراجع بنسبة 0.2% خلال ديسمبر، ويعد هذا الارتفاع الأول له في أكثر من عام. وتراجع معدل البطالة إلى 3% من 3.1%، فيما انخفض إنفاق الأسر بنسبة 1.2% مقارنة بما كان عليه خلال نفس الشهر قبل عام، وهو الانخفاض الـ11 على التوالي. استقرت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة وسط هدوء في التعاملات، وحافظت على استقرارها بعد تصريحات رئيسة الاحتياطي الفيدرالي بخصوص الفائدة، وحقق المؤشرات الرئيسية مكاسب أسبوعية. وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي 2.7 نقطة إلى 21005.7 نقطة، كما ارتفع مؤشر "S&P 500" الأوسع نقطة واحدة إلى 2383 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "نازدك (+9.5)" نقطة إلى 5870.7 نقطة. وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "داو جونز" الصناعي مكاسب بنسبة 0.9%، كما حقق مؤشر "نازدك" مكاسب بنسبة 0.4%، في حين حقق مؤشر "S&P 500" مكاسب أسبوعية بنسبة 0.7%. وفي الأسواق الأوروبية، تراجع مؤشر "ستوكس يوروب 600" بأقل من نقطة واحدة إلى 375.2 نقطة، ولكنه تمكن من تحقيق مكاسب أسبوعية قدرها 1.4%. وانخفض مؤشر "داكس" الألماني (-32 نقطة) إلى 12027 نقطة، كما انخفض مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (-8 نقاط) إلى 7374 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "كاك" الفرنسي (+31) نقطة إلى 4995 نقطة. من ناحية أخرى، انخفضت العقود الآجلة للذهب تسليم إبريل عند التسوية بنسبة 0.5% أو 6.40 دولار إلى 1226.50 دولار للأوقية، وهو أدنى إغلاق في أسبوعين ونصف، وسجل المعدن النفيس خسائر أسبوعية بنسبة 2.5%. وفي أسواق النفط، ارتفع "نايمكس" الأمريكي بنسبة 1.3% أو 72 سنتاً وأغلق عند 53.33 دولار للبرميل، ولكنه سجل خسائر أسبوعية بنسبة 1.2%، كما ارتفع "برنت" بنسبة 1.5% أو 82 سنتاً مغلقاً عند 55.90 دولار للبرميل، وسجل خسائر أسبوعية بنسبة 0.2%. وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، ارتفع مؤشر مديري المشتريات الخدمي الأمريكي إلى 57.6 نقطة في فبراير/شباط، مقارنة مع 56.5 نقطة في يناير، وذلك بحسب ما أظهرته بيانات معهد إدارة التوريدات (ISM). وخلال كلمة ألقاها الجمعة في شيكاغو، قالت "يلين" إن أعضاء الفيدرالي سيقومون ببيانات التوظيف والتضخم، ولو استمر تحسن الأحوال الاقتصادية القائمة، فإن رفع الفائدة في الاجتماع المقبل سيكون مناسباً.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراستات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

تشير المؤشرات الأولية إلى أن الأسواق العالمية تترقب قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخصوص أسعار الفائدة خلال العام الجاري وتطورات السياسة الاقتصادية الأمريكية حيث لازالت الأسواق العالمية تشهد تحركات عرضية في ظل حالة الترقب الحالية. من جانبها، ارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية إيجي إكس 30 خلال الأسبوع، بنسبة 0.57% تعادل 69.96 نقطة عند مستوى 12310.5 نقطة، مدعوماً بمكاسب جلسة الخميس، بالتزامن مع إعلان مقترح وزارة المالية بخفض سعر ضريبة الدمغة إلى 1.25 في الألف بالعام الأول للتطبيق.

وبلغت قيمة التداول على أسهم المؤشر نحو 4.1 مليار جنيه عبر التداول على 937.2 مليون سهم. وارتفع رأس المال السوقي بنحو 2.8 مليار جنيه، ليغلق عند 603.1 مليار جنيه، مقارنة بإغلاق الأسبوع الماضي عند 600.3 مليار جنيه.

وهبط المؤشر السبعيني بنسبة 1.38% عند مستوى 477.01 نقطة، وانخفض مؤشر إيجي إكس 100 بنسبة 0.98% عند مستوى 1151.87 نقطة. وانخفض إيجي إكس 50 متساوي الأوزان بنسبة 2.68% عند مستوى 1875.57 نقطة.

وسيطر الاتجاه البيعي على تعاملات الأجانب بصافي 222.6 مليون جنيه، مقارنة باتجاه شراني للمصريين والعرب 177.9 مليون جنيه و44.7 مليون جنيه واستحوذ المصريون على 72% من إجمالي التعاملات خلال الأسبوع، فيما استحوذ الأجانب والعرب على 16.8% و11.2% على الترتيب. واتجهت تعاملات المؤسسات للبيع بصافي 189.4 مليون جنيه خلال الأسبوع، مقارنة بصافي شراني للأفراد. واستحوذ الأفراد على 63.9% من التعاملات خلال الأسبوع، فيما استحوذت المؤسسات على 36.1%.

نرى ضرورة القيام بإجراءات تحفيزية جديدة للبورصة المصرية لزيادة العمق المالي والمرونة الاستثمارية لها وذلك بإتمام التعديلات التشريعية المطلوبة واتخاذ خطوات أسرع نحو طرح شركات وأدوات مالية جديدة بالبورصة مع حسم الموقف بالنسبة لفرض ضريبة الدمغة على التعاملات.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراستات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.